

ترجمة غير رسمية لـ

## إعلان بالي" حول

تعزيز التعاون بين أتباع الديانات والثقافات المختلفة من خلال المجالس النيابية القومية

(بالي - إندونيسيا 23 نوفمبر 2012)

اعترافاً بالدور الحيوي لكافة الأديان والمعتقدات في إضفاء قيمة حضارية على المجتمعات الإنسانية؛ من أجل ترقية وتعزيز قيم السلام والحب والتسامح بين البشر، وتذكراً للتحديات المشتركة التي تواجهها البشرية جمعاء في اللحظة التاريخية الراهنة، والتي يتهدد كثير منها الأمن والسلم الدوليين،

واسترجاعاً للأهداف والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق الاتحاد البرلماني الدولي حول تدعيم واحترام التعايش السلمي بين المجتمعات الدينية والمعتقدات في مجتمع العولمة، وكذلك إعلان الاتحاد البرلماني الدولي في كويك (كندا) حول المواطنة والهوية والتنوع الثقافي واللغوي في مجتمع العولمة، وكذا إعلان اتحاد برلمانات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والمواثيق الدولية ذات الصلة، والتي تؤكد كلها على حقوق الإنسان والتفاعل البناء بين التجمعات البشرية من مختلف الديانات والمعتقدات والثقافات، على أساس الاحترام والتفاهم المتبادلين،

وإيماناً بالدور الهام الذي تلعبه البرلمانات كأحد أعمدة الحياة الديمقراطية، والذي يركز على مبدأ حماية حقوق الأقليات واحترام حقوق الأغليات،

وأخذاً بالاعتبار أن إنجاح الحوار المذكور لا يمكن تحقيقه من خلال العمل البرلماني فقط، وإنما من خلال إفساح المجال لشراكة مجتمعية أوسع تضم مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية وغيرها،

نحن، أعضاء البرلمانات، والزعماء الروحيون، وممثلو الجماعات والطوائف الدينية، المجتمعون في مدينة بالي، بمناسبة المنتدى البرلماني حول حوار الأديان

1. نؤكد بقوة على أن التنوع الثقافي والديني يجب الاعتراف بهما واحترامهما من جانب كل المجتمعات والحضارات المختلفة، وذلك باعتبارهما حقيقة من حقائق الحياة العالمية التي من شأنها الإسهام في ترسيخ الحكمة العالمية ولعب دور رئيس في تعزيز الروابط الاجتماعية بين مختلف الأمم والمجتمعات والإثنيات العرقية.
2. نشدد على الدور المحوري الذي تلعبه أنشطة التفاعل الثقافي والديني كآليات فعالة لتحقيق الرخاء الإنساني وتعزيز السلام والاستقرار والأمن الدولي ومواجهة التحديات المشتركة، وذلك عبر تشجيع وترقية قيم الاحترام، الحوار، والتعاون على المستوى المحلي، القومي، والإقليمي والدولي، وكذلك بين مختلف الثقافات والحضارات والشعوب.
3. نعرب عن تفهمنا العميق لتنوع وجهات النظر حول الحقوق والحريات العامة بين مختلف الحضارات والثقافات؛ فما تعتبره إحداها ممارسة لحرية الرأي والتعبير، قد تراه أخرى مساساً بمقدساتها أو معتقداتها.
4. نؤكد على الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه القيم الأخلاقية المشتقة من التعاليم الدينية في توفير حلول ناجعة للمشكلات التي تواجه البشرية اليوم مثل الفقر وعدم المساواة والافتقار إلى السلم والأمن الدوليين؛ حيث تختلط كثير من مظاهر العنف والقهر بالمبررات الدينية.
5. نعبر عن إيماننا بالدور الحيوي الذي تلعبه البرلمانات الديمقراطية في التعبير عن تطلعات شعوبها على اختلاف رؤاها الثقافية والأيدولوجية، من خلال العملية التشريعية، من أجل ضمان التفاهم والتعاون المشترك بين الدول والشعوب، وكذلك تعزيز الحوار والتسامح والاحترام المتبادل بين الحضارات، إلى جانب درء ومواجهة النزاعات.
6. ندعو البرلمانات المجتمعة إلى الإسهام في إطلاق المبادرات التي من شأنها تعزيز التناغم الثقافي والديني بين أتباع الأديان والثقافات المختلفة، من خلال التعاون نحو تحقيق المصالح المشتركة لدولها في هذا المضمار؛ ذلك التعاون الذي من الممكن أن يتخذ أشكالاً عديدة، منها:
  - 1.6 تبادل الخبرات واستشكاف الطرق التي من شأنها التقليل من حدة التوترات المتصاعدة التي قد تنتج من أسباب تتعلق بالممارسات الدينية المختلفة، والتي قد تفضي لحدوث صراعات عنيفة بين مختلف التجمعات الإنسانية.

2.6. نشر الوعي بالأسبوع العالمي للتناغم بين أتباع الديانات المختلفة، والذي أعلنته الأمم المتحدة بموجب القرار رقم (A/RES/65/5)، بين شعوبهم، وذلك كآلية لتعزيز التناغم بين كافة الشعوب بغض النظر عن اختلاف معتقداتهم.

3.6. تطوير شبكة عمل فعالة بين البرلمانين الذين يجمعهم الاهتمام بقضية الحوار بين أتباع الديانات والمعتقدات المختلفة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

4.6. إفساح المجال لمنظمات المجتمع المدني النشطة في مجال الحوار بين أتباع الأديان والمعتقدات والثقافات المختلفة للعب دور في المنتديات التي تعقدها البرلمانات لهذا الغرض، من أجل ضمان فعالية تحقيق الفهم المتبادل والعيش المشترك على أساس قيم التسامح.

5.6. تشجيع صياغة التشريعات القومية التي من شأنها التطبيق الفعال لميثاق الحقوق المدنية والسياسية الصادر عن الأمم المتحدة في عام 1966.

7. ندعو وسائل الإعلام المختلفة للعب الدور المنوط بها لتطوير درجة أفضل من الفهم والاحترام المتبادلين بين التجمعات الإنسانية ذات الخلفيات الدينية والثقافية المختلفة، وضمان حرية التعبير المسؤولة، التي لا تؤدي لظهور الممارسات العنصرية أو كراهية الآخر أو تنتقص من حقوق الإنسان، بما فيها الإساءة إلى الأديان ورموزها.

8. ندعو وسائل الإعلام لامتلاك المسؤولية الأخلاقية تجاه المواد التي تنشرها، والتي قد تتسبب في ردود فعل سلبية تجاه ما تحويه هذه المواد من إساءة للرموز الدينية لجماعات بعينها، وهو الأمر الذي قد يقود إلى وقوع صراعات عنيفة في بعض الأحيان. وفي الوقت نفسه ندعو قيادات تلك المجتمعات إلى تفهم مواطن الاختلاف بين ثقافتهم وبين الثقافات الأخرى المختلفة عنهم.

9. نهنئ مجلس النواب الإندونيسي على تنظيمه الناجح لهذا الحدث الهام، ونأمل أن يسفر عن فهم وقبول أفضل بين مختلف التجمعات الإنسانية، على اختلاف معتقداتها ودياناتها وثقافتها.

تحفظ..

تحفظ الوفد الاسترالي على الفقرة السابعة (7)، ودعم الفقرة الثامنة (8) بدلاً منها.

بالي - إندونيسيا

في 23 نوفمبر 2012